مهنة المكتبات والمعلومات فى مصر

إعداد

أ.د. محمد فتحى عبدالهادى

أستاذ المكتبات والمعلومات كلية الآداب- جامعة القاهرة

تمهيد:

هناك بعض العناصر والمحددات التى تجعل من القائمين بنشاط معين ينتمون إلى مهنة معينة. والعناصر الأساسية للمهنة ـ أى مهنة بصفة عامة هى(١):

(١) توافر الأنشطة والخدمات المفيدة التى تقدم إلى الجمهور بكافة فئاته وذلك من خلال مؤسسات معينة.

(٢) توافر قدر من المهارات والخبرات الفنية المتخصصة التي تميز المهنة والتي تستلزم الإعداد الفني الملائم للعاملين بها.

(٣) توافر الإنتاج الفكرى المتخصص الذى يدعم وجود المهنة ويرسخ أصولها.

(٤) وجود قواعد أخلاقية وسلوكية تحكم وتنظم العلاقات بين الأفراد المهنيين وزملائهم والجمهور الذي تقدم له هذه الخدمة.

(٥) وجود تجمع للعاملين بالمهنة يتحدث باسمها ويدافع عنها ويضع أو يقر معايير الأداء والخدمة.

ولاشك أن كل هذه العناصر أو المحددات تتوافر بشكل أو بآخر فى مهنة المكتبات والمعلومات، وسوف نتحدث بإيجاز عن هذه العناصر فيما يتعلق مهنة المكتبات والمعلومات فى مصر مع التركيز على العنصر الخاص بالتجمع المهنى.

أولاً: مؤسسات المعلومات:

تزخر مصر بالعديد من مؤسسات المعلومات على اختلاف أنواعها وفئاتها. إذ يبين «دليل المكتبات المصرية العامة والمتخصصة والأكاديمية»(٢) وجود ١٠٦٠ مكتبة مصرية من المكتبات العامة والمتخصصة والأكاديمية والقومية التابعة لمختلفة الوزارات والمحافظات والهيئات والشركات والجامعات. ومن المؤكد أن هناك مكتبات أخرى لم يشملها الدليل فى إصدارته الأولى، هذا فضلاً عن بضعة

آلاف من المكتبات المدرسية ومكتبات الأطفال[٢] التي استبعدها الدليل من الحصر.

ويشير الدليل المذكور إلى أنه قد بلغ عدد العاملين بالمكتبات ٧٩٨٧ فرداً، ويصل عدد المتخصصين منهم في مجال المكتبات إلى ٨١٤ فرداً وهم يمثلون ١٠,١٩٪ من إجمالي عدد العاملين.

وإذا كانت المؤسسات السابقة تعمل على اقتناء الرصيد الفكرى المعرفى وإتاحته لكافة فئات الجمهور فإن هناك مؤسسات أخرى عديدة تعمل فى مجال صناعة وتجارة المعلومات، منها ما يعمل أساساً فى توريد أجهزة الحاسبات الألكترونية والمصغرات الفيلمية بمختلف أنواعها، ومنها ما يعمل فى مجال الاستشارات أو التدريب أو البحوث أو النشر، إلخ (أنظر مثلا: مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات، مركز بحوث نظم وخدمات المعلومات، شركة تقنية المعلومات والتوثيق المحدودة: مركز الوسائط الثقافية والمكتبات).

ونسجل فيما يلى بعض الملاحظات العامة:

- تعانى المكتبات ومراكز المعلومات من قلة عدد المتخصصين فى المكتبات والمعلومات، كما يعانى معظمها من نقص فى الإمكانيات مما يؤثر على الخدمات المقدمة.

- ما يزال الفكر التقليدى هو المسيطر على الأداء فى معظم المكتبات مع أن الأمر يتطلب الاتجاه بقوة وبسرعة نحو الاستفادة من الإمكانات التى تتيحها تكنولوجيات المعلومات الحديثة.

- لا توجد سياسية وطنية للمعلومات ولا يوجد نظام وطنى للمعلومات ويتطلب الأمر ضرورة إنشاء المجلس الوطنى للمعلومات.

- ماتزال صناعة وتجارة المعلومات تخطو خطواتها الأولى فى مصر إذ يدور معظم النشاط فى بيع أجهزة الحاسبات الشخصية وإدخال النظم الآلية فى عدد محدود من المكتبات ولا توجد مؤسسات للأثاثات والتجهيزات المكتبية تقوم بدور فعال، كما لا توجد مؤسسات ببليوجرافية تسهم بدور فعال فى الضبط الببليوجرافى للإنتاج الفكرى المصرى، وجدير بالذكر. أن السوق المصرية مهيأة للاستثمار بشكل جيد فى قطاع صناعة وتجارة المعلومات.

ثانياً: أخصائى والمكتبات والمعلومات:

كان الشخص الذى تناط به مسئولية المكتبة فى العصور القديمة أو الوسطى هو فى الأغلب العالم أو الباحث أو المثقف أو الشخص الذى له دراية بالكتب وما يرتبط بها، ولكن تطور المكتبات وتحديد وظائفها فى العصر الحديث استلزم أن يكون الشخص من نوع آخر. وبدأ الأمر بالشخص الذى يكتسب الخبرة من العمل مع الكتب أو غيرها من المواد فى المكتبة، والشخص الذى يتتلمذ على يد شخص آخر سبقه فى العمل بالمكتبة، ثم الشخص الذى يتلقى تدريباً على العمل بالمكتبة لبضعة أشهر وأخيراً جاءت مرحلة الإعداد أو التأهيل فى قسم أكاديمى لدراسة المكتبات والمعلومات، وهذا فى حد ذاته اعتراف رسمى بأن الشخص الذى يعمل بالمكتبة أو بمركز المعلومات لابد أن يكون مؤهلاً تأهيلاً خاصاً لتأدية عمل تخصصى لايقدر عليه أى شخص لم يتأهل له[٤].

ومصر من أقدم البلاد العربية التى أدخلت دراسة المكتبات والمعلومات على المستوى الجامعى، ففى أوائل الخمسينات، وعلى وجه التحديد فى ١٧ يناير ١٩٥١ صدر القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥١ بإنشاء معهد الوثائق والمكتبات فى جامعة القاهرة (فؤاد الأول حينذاك). وقد ظهر المعهد معهداً مستقلاً

يتبع إدارة الجامعة مباشرة حتى صدر القانون رقم ٦١١ لسنة ١٩٥٤ الذى قضى بإدماجه فى كلية الآداب بجامعة القاهرة حيث أصبح قسماً من أقسامها العلمية. وقد تطور هذا القسم عبر سنوات عمره الطويلة وأصبح اسمه الآن قسم المكتبات والوثائق والمعلومات، وهو يمنح درجات الليسانس والماجستير والدبلوم والدكتوراة فى تخصص المكتبات والمعلومات.

وقد ظل القسم وحيداً حتى افتتحت جامعة الأسكندرية فى العام الجامعى ١٩٨٢/٨١ قسم الوثائق والمكتبات وفى العام الذى تلاه أى فى ١٩٨٣/٨٢ أنشأت شعبة المكتبات والوسائل التعليمية بكلية التربية فى جامعة حلوان وفى العام الدراسى ١٩٨٦/٨٥ بدأت الدراسة بقسم المكتبات والوثائق بآداب بنى سويف وفى عام ١٩٨٧/٨٦ أفتتح قسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب فى جامعة طنطا. وتتابعت الأقسام الدراسية بعد ذلك فى جامعة المنوفية وجامعة جنوب الوادى بسوهاج وجامعة حلوان وجامعة الأزهر، وأيضاً فى كليات التربية النوعية المنتشرة فى أرجاء مصر.

ونسجل فيما يلى بعض الظواهر التى تستحق الدراسة والنقاش.

ـ كثرة عدد أقسام دراسات المكتبات والمعلومات التابعة لكليات الآداب أو كشعب فى كليات التربية أو التربية النوعية مع نقص واضح فى هيئات التدريس بالأقسام المنشأة حديثاً وكبر عدد الطلبة فى بعضها مما يؤدى إلى إغراق السوق بعمالة غير جيدة من حيث الإعداد المهنى الملائم.

ـ هناك نقص واضح فى تخطيط القوى العاملة فى مجال المكتبات والمعلومات بمصر.

ـ ترك الحاصلين على الماجستير أو الدكتوراه العمل بالمكتبات والاتجاه إلى العمل بالخارج أو بسلك هيئة التدريس بأقسام المكتبات جعل المكتبات خالية من القيادات العليا المؤهلة.

ـ يؤدى افتتاح كليات للحاسبات والمعلومات من ناحية والدعوة إلى فصل دراسات المكتبات والمعلومات عن دراسات الأرشيف والوثائق من ناحية أخرى يؤدى إلى التفتت والتشقق فى وقت نحتاج فيه إلى التوحيد والتكامل... إننا ندعو إلى أن تستظل كل هذه الدراسات بمظلة واحدة وهذا لا يمنع بالطبع من إنشاء شعب مستقلة تحت هذه المظلة إذا دعى الأمر إلى ذلك.

ـ يستدعى الأمر الحيلولة دون تعيين غير المتخصصين فى مكتبة ما أو مركز معلومات، وذلك لأداء عمل مهنى.

وما أحوجنا إلى أن تدافع الجمعية المهنية عن حقوق المهنيين حتى لا تكون مهنة المكتبات والمعلومات مهنة بلا أسوار يلتحق بها كل من لا يجد له عملاً فى مجال تخصصه.

ثالثاً: الانتاج الفكرى:

حظى نشر الكتب فى مجال المكتبات والمعلومات فى مصر باهتمام كبير فى السنوات الأخيرة، فالكتب مطلوبة للدارسين والكتب مطلوبة لأخصائيى المكتبات والمعلومات كأدوات عمل وكأدلة إرشادية وهى فضلاً عن هذا وذاك وسيلة من وسائل نشر البحوث لأعضاء هيئات التدريس، كما أنها بالإضافة إلى هذا كله مطلوبة فى بعض الحالات لجمهور القراء بصفة عامة وخاصة فى تلك الموضوعات التى تحظى باهتمام عام مثل أدب الطفل والقراءة.

وقد اتضح من إحدى الدراسات أن عدد الكتب المنشورة فى مصر فى مجال المكتبات والمعلومات قد

بلغ ٨١٠كتاباً فى الفترة من ١٨٧٠ ـ ١٩٩٥ وهو يمثل نحو ٥٠٪ من مجمل الكتب العربية بصفة عامة. وتبين أن دور النشر الأساسية فى المجال هى دار غريب للطباعة والنشر والمكتبة الأكاديمية والدار المصرية اللبنانية والعربى للنشر والتوزيع. وقد ساهمت هذه الدور الأربع بنسبة ٣٨,٣٪ من مجمل إنتاج الفترة من ١٩٩١ ـ ١٩٩٥.

وليس لجمعيات المكتبات فى مصر دور يذكر فى حركة النشر فى السنوات الأخيرة، فلم تنشر الجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات والأرشيف كتاباً واحداً، بينما نشرت جمعية المكتبات المدرسية كتاباً فى الفترة من ١٩٩١ ـ ١٩٩٥ رغم أنها كانت نشطة فى مجال النشر منذ عام ١٩٧٠ وكانت لها سلسلة معروفة هى سلسلة الفكر العربى فى أدب المكتبات(٥).

وقد شهدت مصر صدور أول دورية متخصصة فى المكتبات هى مجلة (عالم المكتبات) التى أنشأها حبيب سلامة عام ١٩٥٨.

وأصدر محمود الشنيطى مجلة المكتبة العربية فى الفترة من ١٩٦٣ ـ ١٩٦٥ كما أصدرت الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر مجلة الكتاب العربى فى الفترة من ١٩٦٤ ـ ١٩٧١، وفى أواخر الستينات وعلى وجه التحديد عام ١٩٦٩ بدأت جمعية المكتبات المدرسية فى إصدار صحيفة المكتبة وهى ما تزال تصدر حتى الآن. وفى عام ١٩٧٠ بدأت مجل اليونسكو للمكتبات فى الصدور عن مركز مطبوعات اليونسكو إلا أنها توقفت بعد فترة مثلها مثل أغلب الدوريات السابقة.

وقد شهدت الثمانينات من هذا القرن صدور عالم الكتاب ابتداء من يناير/ مارس ١٩٨٤ عن الهيئة المصرية العامة للكتاب. ومجلة نظم المعلومات ابتداء من يناير ١٩٨٨ عن الجمعية العربية لنظم المعلومات والميكروفيلم.

وابتداء من يناير ١٩٩٤ بدأت المكتبة الأكاديمية إصدار دورية تخصصية هى «الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات»، كما أصدرت دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع دورية أخرى تخصصية ابتداء من يناير ١٩٩٦ بعنوان «دراسات عربية فى المكتبات والمعلومات»

وبالإضافة إلى ذلك نقد أجازات أقسام المكتبات والمعلومات بمصر نحو مئتى أطروحة للماجستير أو الدكتوراه أغلبها أجير بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات بجامعة القاهرة الذى بدأ بمنح درجة الدكتوراة عام ١٩٦٠.

ومن الملاحظ أن الإسهام المصرى فى هذا القطاع (الإنتاج الفكرى) جيد وهو يحتل موقع الصدارة على مستوى العالم العربى، إلا أن الأمر يتطلب المزيد من الدراسات الميدانية والتطبيقية،التى تهدف إلى تطوير المكتبات ومراكز المعلومات المصرية.

رابعاً: الأخلاقيات المهنية:

لا يوجد دستور مهنى يمكن أن يلتزم به أخصائيو المكتبات أو المعلومات، ومع هذا فيمكن الانتفاع من التصور الذى وضعه د. محمد مجاهد الهلالى(٦) فيما يتعلق بالأخلاقيات المهنية للعاملين فى مؤسسات المعلومات، حيث تناول علاقة الأمين (الأخصائى) بالله عز وجل وعلاقته بالمجتمع وبالمهنة وبالإدارة وبالمكتبة وبالزملاء وبالجمهور وبنفسه (مظهره وسلوكه). وهو يقرر أن الأخلاق هى الأساس أو الركيزة الأولى التى يقام عليها بنيان المهنة ـ أى مهنة ـ بما فى ذلك المهنة العريقة التى

نتشرف بالانتماء إلى سلكها، مهنة العاملين فى مؤسسات المعلومات.

خامساً: الجمعيات المهنية:

تلعب الجمعيات دوراً هاماً ومؤثراً فى حياة المهنة، فهى وسيلة لم الشمل وتبادل الأفكار والآراء بين العاملين فى المجال وهى المتحدث الرسمى عن العاملين والمعبر عن أفكارهم وطموحاتهم.

وهناك الكثير من الأنشطة التى تقوم بها الجمعيات نذكر منها:

عقد الحلقات والمؤتمرات لمناقشة قضايا المهنة، تقديم الاستشارات، وضع أو إقرار المعايير الموحدة والحث على الالتزام بهذه المعايير، تشجيع واجتذاب العاملين الجدد، رعاية أو المشاركة فى رعاية أنشطة التأهل والتدريب، المساعدة على تعيين المتخصصين، ممارسة النشر سواء على هيئة مجلة أو نشرة لأغراض الاتصال أو النشر للأعمال التى لا تقدر دور النشر التجارية على نشرها(٧).

وقد اهتمت مصر بالجمعيات المهنية للمكتبات والمعلومات فى وقت مبكر نسبياً عن باقى الدول العربية، إذ تكونت أول جمعية فى مصر سنة ١٩٤٤ تحت اسم «الجمعية المصرية للمكتبات» وكان إنشائها فى ذلك الوقت «مواكباً لشعور العاملين خاصة في دار الكتب ومكتبات جامعة القاهرة بضرورة وجود كيان يجمع العاملين فى المكتبات فى مصر»(٨).

ولم يقدر لهذه الجمعية أن تعيش طويلاً ومع هذا فقد كانت إحدى القوى الدافعة لإنشاء دراسات للمكتبات بجامعة القاهرة، كما قامت بتدريب بعض أمناء المكتبات،فضلاً عن بعض الأنشطة الأخرى مثل المحاضرات والتى كانت تجمع فى كتاب أطلق عليه نشاط الجمعية الثقافى مثل: نشاط الجمعية الثقافى عن سنة ٥٢ ـ ١٩٥٣ القاهرة، ١٩٥٤.

وفى أواخر الأربعينات نشأت جمعية أخرى هى «جمعية مكتبات القاهرة» وكان لها نشـــاط ثقافى هى الأخرى ويبدو ذلك من مطبوعها Pro-ceedings for the academic year 1949 - 1950 الذى صدر بالقاهرة عام ١٩٥٠. كما أصدرت هذه الجمعية دليلاً بمكتبات القاهرة عام ١٩٥٠.

وفى أواخر الخمسينات (عام ١٩٥٨) أنشئت الجمعية المصرية للوثائق والمكتبات، وكان العامل الأول فى إنشائها هو ظهور جيل جديد من المكتبيين الذين تخرجوا فى قسم المكتبات بجامعة القاهرة، وشعور قيادات المهنة بضرورة وجود جمعية تجمع شمل العاملين فى المكتبات. ورغم قلة الإمكانات المالية لهذه الجمعية إلا أنها قامت بعقد العديد من اللقاءات بين أعضائها كما ساهمت بجهد لا بأس فى نشر المطبوعات (النشرة الإخبارية، دليل بالأعضاء، تصنيف ديوى العشرى المعدل، المراجع الأجنبية، إلخ). وقد جاء فى قانونها الأساسى الصادر عام ١٩٥٨ أنها تستهدف تحقيق الأغراض الآتية:

(١) السعى للتوسع فى إنشاء المكتبات واستصدار التشريعات التى تساعد على دعم الخدمة المكتبية فى البلاد.

(٢) القيام بدراسات فنية لوضع أنظمة متقنة فى التصنيف والفهرسة للوثائق والمكتبات المصرية.

(٣) المعاونة فى حصر مصادر البحث العلمى فى مصر وتبادل المعلومات عنها ونشرها.

(٤) دراسة فنون التأليف والتحقيق والنشر لخدمة الكتاب العربى.

(٥) توثيق الصلة بين المتخصصين فى الوثائق والمكتبات من خريجى الجامعات وإفساح المجال أمامهم لشغل المراكز المناسبة تمكيناً لهم من خدمة الدولة فى مجال تخصصهم[٩].

وقد استمرت هذه الجمعية فى النشاط حتى أوائل السبعينات (أعيد تعديل قانونها الأساسى عام ١٩٧٠)[١٠].

وفى أواخر الستينات تأسست فى مصر جمعية أخرى هى جمعية المكتبات المدرسية والتى سجلت رسمياً بتاريخ ١٩٦٧/٨/١٧ موجهة لخدمة العاملين بالمكتبات المدرسية وهو قطاع عريض بالبلد.

وقد شارك فى عضوية هذه الجمعية عدد كبير من العاملين بالمكتبات المدرسية بمصر (بلغ عدد المشتركين حتى أكتوبر ١٩٦٨م ٦٥٩ عضواً) وبالتالى توافرت لها الإمكانيات المالية كما توافر لها المقر المستقل منذ فترة مبكرة من إنشائها[١١].

وقد أسهمت هذه الجمعية بنشاط وافر فى مجال المكتبات عامة والمكتبات المدرسية بصفة خاصة إذ أصدرت مجلة صحيفة المكتبة منذ عام ١٩٦٩ وماتزال هذه المجلة تصدر حتى الآن، كما نشرت العديد من الكتب المتخصصة فى مجال المكتبات، وأقامت مسابقات لأمناء المكتبات، وشجعت الأمناء على الالتحاق بالدبلومات التخصصية فى المكتبة، بل إنها كانت تدافع عن العاملين بالمكتبات المدرسية وكثيراً ما تدخلت بشأن أوضاعهم لدى المسئولين بوزارة التربية والتعليم[١٢].

وفى عام ١٩٧٨ تأسست «الجمعية المصرية لعلوم المعلومات والمكتبات والأرشيف» وكان وراء ذلك «حماس مجموعة من شباب المتخصصين فى ذلك الوقت، وللأسف أنتهى نشاطها فور تسجيلها[١٣].

وفى عام ١٩٧٩ تأسست جمعية باسم «الجمعية المصرية لتكنولوجيا المعلومات» وجاء فى نظامها الأساسى أن المقصود بمجال المعلومات: المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات، أعمال المعالجة الإلكترونية للبيانات، أعمال الحفظ والاسترجاع باستخدام الميكروجرافيكس، الأعمال المتعلقة بحفظ واسترجاع المعلومات بالأساليب غير التقليدية[١٤].

وقد أصدرت هذه الجمعية دورية تكنولوجيا المعلومات فى أكتوبر ١٩٨٠، كما عقدت اجتماعها الأول فى مايو ١٩٨٠ ونظمت أول مؤتمر دولى فى مجال المعلومات فى أواخر عام ١٩٨٢.

وفى عام ١٩٨٥ نشأت «الجمعية العربية لنظم المعلومات والميكروفيلم» بالأسكندرية،وقد نظمت هذه الجمعية بعض المؤتمرات، كما أصدرت مجلة نظم المعلومات التى صدر العدد الأول منها فى يناير ١٩٨٨.

وفى عام ١٩٨٥ أيضاً نشأت «الجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات والأرشيف» ولم تتمكن هذه الجمعية من ممارسة نشاطها رسمياً إلا فى ٢٢ مارس ١٩٨٦ بعد إشهارها من قبل وزارة الشئون الاجتماعية.

وهى تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتعلقة بتنمية وتطوير مجتمع المكتبات والمعلومات والأرشيف فى مصر منها:

(١) توثيق الروابط بين العاملين.

(٢) تكوين روابط علمية وبحثية مع جمعيات المكتبات المناظرة.

(٣) وضع معايير العمل فى مجال التخصص.

(٤) رفع مستوى الأعضاء فنياً ومهنياً.

(٥) نشر البحوث والدراسات.

(٦) عقد اللقاءات العلمية.

(٧) تقديم الاستشارات.

(٨) النهوض بخدمات المكتبات والمعلومات والأرشيف(١٥).

ولعل أبرز نشاط للجمعية هو عقد المؤتمر السنوى الأول للمكتبيين فى مصر تحت شعار «المكتبة قيمة مصرية» عام ١٩٩٧م.

وفى عام ١٩٩٣ نشأت «الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات» بالقاهرة. وتعقد هذه الجمعية مؤتمراً كل عام يتناول قضية من قضايا المعلومات الحيوية مثل: نحو توظيف تكنولوجيا المعلومات لتطوير التعليم فى مصر (١٩٩٤)، نحو تمهيد الطريق المصرى السريع للمعلومات (١٩٩٥)، نحو تطوير مصادر المعلومات الإلكترونية العربية لمجابهة التحدى الحضارى (١٩٩٦).

إن هذه الحلقة (الجمعيات) هى أضعف الحلقات الخمس المكونة لمهنة المكتبات والمعلومات فى مصر. إذ يلاحظ معاناة معظم الجمعيات من قلة الإمكانيات المالية وقلة عدد الأعضاء وعدم وجود مقر ثابت ومستقل.

ـ ارتباط الجمعيات بجهود أشخاص محدودين، فإذا ما اختفى هؤلاء الأشخاص، أو زادت أعباءهم فى أنشطة أخرى أو فقدوا حماس البداية والجهد التطوعى انعكس ذلك على نشاط الجمعية واستمرارها.

– استغلال بعض الجمعيات فى أغراض بعيدة كل البعد عن أهدافها الموضوعة، مثل أن تستغل الجمعية لأغراض تسويقية لإحدى المؤسسات التجارية التى تستضيفها وتمولها، أو تستغل الجمعية لنشاط تدريبى لصالح أحد الأفراد.

– ندرة الكتابات عن الجمعيات فى مصر رغم مضى أكثر من خمسين عاماً على إنشاء أول جمعية للمكتبات فى مصر.

وعلى العموم فوجود الجمعيات المكتبية والمعلوماتية فى مصر حتى الآن هو وجود يغلب عليه طابع الشكل وليس المضمون، ويمكن أن يتضح ذلك بجلاء إذا عقدنا مقارنة بين ما هو مكتوب من أهداف وما تحقق منها بالفعل.

ويتطلب الأمر إعادة النظر فى هذا المجال، ولن ينصلح حال الجمعيات ما لم يتكاتف العاملون فى المجال فى خلق تجمع مهنى حقيقى، إن الجهد التطوعى هو سمة من سمات الجمعيات فهو العطاء الصادق وهو العطاء المنتظر من الراغبين فى العيش فى خضم التكتل المهنى القوى، وإننا نأمل أيضاً فى التبرع وتقديم المساعدات المادية والعينية إلى جانب الاشتراكات التى يقدمها الأفراد وتقدمها الهيئات.

تبقى الإشارة إلى نقطة جديرة بالاهتمام وهى أن عدد المكتبيين قد زادوا فى مصر زيادة كبيرة بعد انتشار المكتبات ومراكز المعلومات وبعد انتشار أقسام دراسة المكتبات والمعلومات. مما يدعو إلى ضرورة التفكير فى إنشاء نقابة لأخصائى المكتبات والمعلومات فى مصر.

إنها ليست مهنة الضعفاء أو مهنة العجزة أو

مهنة الخزنة وإنما هى «مهنة المهن وقلب المعرفة البشرية وتمثل التنظيم الحضارى ومفتاح الوصول إلى كل شئ... إنه لفخر لكل من يعمل فى هذه المهنة الإحساس بأنه من حماة الفكر وسدنة المعرفة ومنظمى الحضارة البشرية وناقلى العلم عبر الأجيال المتعاقبة ومسؤولى بزوغ الحضارة فى كل آن وعصر ومطورى الرفاهية البشرية»[١٦].

المصادر

(١) محمد فتحى عبدالهادى. مقدمه فى علم المعلومات .ـ القاهرة: مكتبة غريب ١٩٨٤. ـ ص ٢٧٩.

(٢) مصر. مجلس الوزراء. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. دليل المكتبات المصرية العامة والمتخصصة والأكاديمية. ـ القاهرة: المركز، ١٩٩٧.

(٣) يشتمل دليل مكتبات الأطفال العامة فى مصر الصادر عن مركز توثيق وبحوث أدب الأطفال عام ١٩٩٢ على ٨٩ مكتبة.

(٤) محمد فتحى عبدالهادى. دراسات فى تعليم المكتبات والمعلومات. تأليف محمد فتحى عبدالهادى، أسامه السيد محمود. ـ القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٥. ـ ص ٢٨، ٢٩.

(٥) محمد فتحى عبدالهادى. نشر كتب المكتبات والمعلومات فى مصر ١٩٩١ ـ ١٩٩٥. ـ الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات. ـ ع ٧ (١٩٩٧). ـ ص ٢٠١ ـ ٢١٣.

(٦) محمد مجاهد الهلالى. الأخلاقيات المهنية للعاملين فى مؤسسات المعلومات. ـ مجلة المكتبات والمعلومات العربية. ـ س ١٥، ع ٢ (أبريل ١٩٩٥). ـ ص ٩٧ ـ ١١١

(٧) محمد فتحى عبدالهادى. مقدمه فى علم المعلومات... ص ٢٨٦، ٢٨٧ وأنظر أيضاً: أحمد بدر. أساسيات فى علم المعلومات والمكتبات . ـ الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٩٦. ـ ص ٤١٣ ـ ٤١٥

(٨) أسامه السيد محمود. المكتبات والمعلومات فى الدول المتقدمة والنامية . ـ القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، ١٩٨٧. ـ ص ٢٢٩.

(٩) الجمعية المصرية للوثائق والمكتبات. القانون الأساسى. ـ القاهرة: الجمعية، ١٩٥٨. ـ ص ١ ـ ٢.

(١٠) الجمعية المصرية للوثائق والمكتبات. قانون الجمعية . ـ القاهرة: الجمعية، ١٩٧٠. ـ ٧ص.

(١١) جمعية المكتبات المدرسية. تعريف بجمعية المكتبات المدرسية. ـ القاهرة: الجمعية، ١٩٦٨. ـ ٣١ص.

(١٢) مدحت كاظم. جمعية المكتبات المدرسية فى عشرين عاماً. ـ صحيفة المكتبة. ـ مج ١٩، ع٣ (أكتوبر ١٩٨٧). ـ ص ٥ ـ ١٢.

(١٣) أسامه السيد محمود. المكتبات والمعلومات فى الدول المتقدمة والنامية ...ص ٢٣٠.

(١٤) الجمعية المصرية لتكنولوجيا المعلومات النظام الأساسى. ـ القاهرة: الجمعية، ١٩٧٩. ـ ١٧ص.

(١٥) جمعية المعلومات والمكتبات والأرشيف. جمعية المعلومات والمكتبات والأرشيف. ـ القاهرة: الجمعية، ١٩٩٧. ـ ٩ص.

(١٦) شوقى سالم. أيها المهنى.. هل آن الفخر بمهنتك. ـ المجلة العربية للمعلومات. ـ مج ٩، ع١ (١٩٨٨) . ـ ص ١٠٢.